باب الزراعة

مراتب الارض

٢

في البراري توجد الشركات العقارية لاصلاح الارض وبيعها للفلاحين بالتقسيط واكثرها في الغربية ثم البحيرة ثم الدقهلية ولذلك كثرت فيها ولاسيما في الاولى الانشاءات العمرية كالمصارف والترع والسكك والخطوط الحديدية ونقط البوليس والاسواق فزاد العمران وتحسنت احوال الفلاحين اقتصاديًّا واجتماعيًّا عن قبل وعن امثالهم في الجهات المحرومة منها ومن التحسينات المستتبعة لوجودها وقد حرمت منها مديرية الشرقية البتة مع انهُ يوجد فيها كثير من الارض البور وان اهالي القسم العالي منها وما صاقبهُ من مديرية القليوبية في حاجة الى الهجرة والتوسع في هذه البراري القريبة منهم. وقد شاع اخيراً ان الحكومة عزمت على تنفيذ مشروعات مهمة للري والصرف في مركزي فاقوس وكفرصقر شرقية حيث يوجد لها كثير من الارض البور فهل يتقدم اغنياؤنا لتأليف شركات عقارية ام تظل خصيصة بالاجانب ؟

وتحتاج الارض الشمالية لاستمرار الري الوافي والصرف المحكم والفلاحة المتقنة لانها اذا اهملت فصلاً واحداً بدون عناية او زراعة عاودتها الملوحة وظهرت الاعشاب المؤذية فيها بسرعة لاسيما في البراري منها فاذا شحت المياه في الصيف مثلاً وجب العناية بتنييلها في الفيضان التالي لهُ

وتحتاج الارض البراري لزراعة الارز في فترات محدودة كل بضع سنين مرة اذا كانت جيدة الصرف وفي فترات متقاربة في القسم الادنى منها ولكن اباحة زراعته تابعة لحالة النيل كثرة وقلة فتوسع او تضيق او تحرم مناطقهُ التي تحددها الحكومة تبعاً لذلك

ومما لاحظتهُ ان ما يراعى في تعيين هذه المناطق ليس حالة الاطيان في ذاتها

فقط بل وتوافقها وتناسقها مع الترع ولذلك قد تحرم من زراعة الارز ارض هي في اشد الحاجة اليها بينما تباح زراعتهُ في ارض اخرى اقل منها حاجة لزراعتهِ واذا يجب تعديل الترع العمومية وتكييفها حسبما تقتضيهِ حالة الارض

لما اشتدت شكوى فلاحي مناطق الارز في اوائل هذا العام من حرمانهم من زراعتهِ سنتين متواليتين كتبت رسالة في المقطم اقتبس منها ما يأتي

« مناطق الارز الاولية قسمان احدهما اكثر انخفاضاً وملوحة وادنى للسباخات والارز فيهِ اهم محصولات الدورة الزراعية شأناً وربحاً فاذا ابطلت زراعتهُ في الكثير منهُ سنة واحدة تملحت ارضها واجدبت ولذلك لا تحظر الحكومة زرعهُ هناك ولو انحطت مياه النيل الى النهاية الصغرى كما حدث في سنة ١٩١٤ مثلاً لاسيما وانهُ لا بد من المحافظة على هذا المحصول الغذائي وتقاويهِ وان الكثير من ارض هذا القسم يروى من الرشح من فرعي النيل وثاني القسمين وهو المصاقب للاول جنوباً واقل منهُ انخفاضاً وملوحة اذا ابطلت زراعة الارز فيهِ سنة واحدة لا غير يمكن لزراعهِ ان يستغلوا منهُ بعض الغلة من الشعير والقطن والبرسيم وما اشبه وان يحافظوا على الارض حتى لا يصيبها ضرر بيّن خصوصاً اذا تيسر لهم تنبيلها في فصل النيل التالي تنبيلاً كافياً ولكن ابطالهُ منها سنتين متعاقبتين يضر ضرراً بليغاً باهل هذا القسم وارضهِ وهذا القسم اكبر مساحة من القسم الاول ويبلغ مجموعها نحو ١٠٠ الف فدان وكسور

وارى ان تقسم مناطق الارز الاولية هذه بقسميها الى منطقتين الاولى يجب ان لا تزيد عن ٤٠ الف فدان وهذه يصرح لها بزراعتهِ في كل سنة . والثانية وهي ضعفا الاولى تقريباً تقسم قسمين فاذا لم يكن النيل كافياً يصرح لقسم منهما في سنة وللقسم الآخر في السنة التالية وهكذا بالتوالي ما دام النيل ليس كافياً لاروائهما كليهما وبذلك لا تزيد زراعة الارز في شح النيل عن ٧٠ الف فدان تقريباً وتظل مناطق الارز الاولية حافظة لكيانها اما مناطق الارز الثانوية فهذه لا يصرح لها عادة ولا يتوسع فيها الاَّ تبعاً لايراد النيل ووفائهِ

هذا هو العلاج الوقتي وهناك علاج آخر هو ان تبتغي الحكومة بتحسين الصرف والمصارف في تلك المناطق فتقل حاجتها الى زراعة الارز زراعة متوالية او متقاربة وبالتالي يقل ضرر الازمات المائية التي بلينا بها » اهـ

ومن مناطق البراري الثانوية منطقة الارض المستجدة داخل مناطق الارز وهي الارض المستصلحة حديثاً حتى اذا استقر عمرانها وفلاحتها وخصبها على حالة مرضية الحقت بالارض الرواتب

وتلي الارض المستجدة الارض الموات وهي التي لا زرع ولا زراع فيها وأرضها عَمِقَة خشنة ذات ملوحة كثيفة ونزّ كثير

وفي بعض جهات الارض البراري تتداخل وتتجاور الارض المستجدة والارض الموات فليست مناطقهما محدودة تماماً

فالارض التي تحت خط الميزانية ١,٥ م واكثرها موات مشبعة بالرطوبة والملوحة لمجاورتها للسباخات والبحيرات اشباعاً كثيراً اما التي تليها جنوباً الى خط الميزانية الثالث واكثر الارض المستجدة فيها فهي اقل منها ملوحة ولكنها تحتاج الى الصرف المستديم المحكم والري الغزير المنتظم اما الارض الاعلى منها الى خط الميزانية الخامس فاقل حاجة منها الى استمرار الصرف والغسيل

والارض الموات المجاورة لارض زراعية وقرى عامرة يكون العمل لاحيائها اقل كلفة واقرب فائدة لقربها من وسائل العمران الاساسية كالترع والمصارف والايدي العاملة الخ

احمد الالفي

الاطيان والزراعة المصرية

تبلغ جملة الاراضي التي تدفع عنها التكاليف في القطر المصري ٨٠٧٤٠٧٢ فداناً منها ٥٦٩٥٤٠٨ أفدنة للاهالي و١٢٥٦٣٠ فداناً للاوقاف و٢١٤٢٢ فداناً للمكاتب الاهلية و١٧١١ فداناً لدار الكتب المصرية و١٢٥٩٧٨٣ فداناً اراضي اميرية و٦٥٤٩١٢ فداناً للمنافع العمومية و٣١٥٢٠٦ افدنة للدومين . ومن هذه الاراضي ٥٣٨٧٣٨٥ فداناً مزروعة و٢٦٨٦٦٨٧ فداناً بوراً

وبلغت مساحة الاطيان التي زرعت زراعة شتوية في السنة الزراعية التي آخرها ٣١ اغسطس الماضي ٣٩٨٤٥٠٤ افدنة زرع منها ١٤٨٠٦١٨ فداناً قمحاً و٤٧١٠٩٦ فولاً و٤٠٤٩٥ بصلاً و٧٩٧٢٠ عدساً و٧٦١٠١ حلبة و١٩٠٩٨ ترمساً و٨٣٣٥ حمصاً و١٣٧٩٠٣٧ برسيماً و٣٨٥٥٢٠ شعيراً و٢٠٨٠٧ جلباناً و٣٥٩٥ قرطماً و٢٠٥٦ خشخاشاً و١٦٣٦ كتاناً و١٦٣٩٠ فداناً اصنافاً اخرى

وبلغت مساحة الاطيان التي زرعت زراعة صيفية ٢٠٤٢ ٩٥١ فداناً زرع منها ١ ٥٨٨ ١٠٠ فدان قطناً و١٤٨٨٢٦ فداناً أرزاً و ٢٥٣ ١٤٥ ذرة رفيعة (عويجة) و٥٥ ٩٦٣ قصب سكر و ١٠ ٩٩٣ ذرة شامية و ١٨٨٥٣ فولاً سودانياً و ٢٤٩ ١١ سمسماً و ٣٨١ ٣٦ مقاثي (بطيخاً وشماماً) و ١٩ ٤٨٥ بقولا (خضارات) و ١٦٢٧ حناء و ٦٢٢١ فداناً اصنافاً اخرى

اما مساحة الاطيان التي زرعت قطناً فكانت مزروعة من الاصناف الا تية وهي ١٧٧٢ فداناً من العباسي و١٧١ ٢٨٧ فداناً من الاشموني و٤٠٨٢ من الياتوفتش و٢٤٦ ٧ من الميت عفيفي (اصيل) ٨٦٢ ٩ من النوباري و٠٣٦ ١٦٢ ١ من الكلاريدس و٨٠٣ ٩٤ من الزاجوراه و٢٩ ١٥٥ فداناً من اصناف القطن الاخرى كالصعيدي ٠٩١ ٤ فدانا والكازولي ٢٨٤ فداناً والفتحي ٢٣٢ فداناً والتودري ١٩٠ فداناً والمخصوص ١٧٣ فداناً وباقي الاصناف ٥٨٩ ١٠ فداناً

وبلغت مساحة اراضي الجنائن ٠٩٦ ٣٣ فداناً منها و ٢٥١١ فداناً من التين و٦٤١٥ من البرتقال واليوسف افندي (مندرين)و ٥١٢٩ فداناً من العنب و٠٤١ ١٩ من سائر الفواكه والاثمار

وعلى ذلك تكون جملة الزمام الذي زرع زراعة شتوية وصيفية في السنة الزراعية التي آخرها ٣١ اغسطس الماضي ٤٥٥ ٠٢٧ ٦ فداناً مقابل ٩٨٥ ٠٩٤ ٦ فداناً في السنة التي قبلها فنقصت ٥٤٠ ٦٧ فداناً في السنة الزراعية الماضية

ومما يستحق الذكر ان مساحة الجنائن زادت في السنة الماضية ٢ ١٥٦ فداناً عن السنة السابقة

زرع الكتان في مصر

سبقت مصر غيرها من سائر البلدان الى زرع الكتان وحلجه وتعطينه وغزله ونسجه كما يظهر من النقوش المصرية القديمة ومن الثياب والاكفان واللفائف التي وجدت مع اجسام الموتى المحنطة . وقد ثبت لنا بالاختبار انهُ اذا زرع الكتان في مصر من تقاوي اوربية جيدة جاد في السنة الاولى ثم اذا زرع بزرهُ في السنة الثانية جاد فيها اكثر مما جاد سابقهُ . وهو على كل حال اجود جداً من الكتان المزروع من تقاوي مصرية

محصول القطن والبذرة

نشرت شركة المحاصيل العمومية بيانها السنوي المعتاد عن محصول القطن المصري وبذرته في العام الماضي من ١ سبتمبر ١٩٢٢ الى ٣١ اغسطس ١٩٢٣ وهو : —

القطن

الواصل الى الاسكندرية اكياساً او بالات		٦ ٦٥٩ ٦٧٨ قنطاراً
يضاف اليه تصحيح رقم آخر السنة		٥٣ ٦٣٤ »
المجموع		٦ ٧١٣ ٣١٢ »
الصادر من الاسكندرية الى : —		
المانيا	١٩ ٠٩٢ بالة	
انكلترا	٤٠٣ ٠٤٥ »	
البلجيك	٧١٠٨ »	
اسبانيا	٢٩ ٥٥٧ »	
استونيا	٦٦٠ »	
الولايات المتحدة	٢١١ ٤١٧ »	
فرنسا	١١٤ ١٨٥ »	
هولندا	٣٦٢٧ »	
الهند والصين	١٦٢٧ »	
ايطاليا	١١٧ ١٤٦ »	
اليابان	٣٣ ٧١١ »	
البرتغال	٩٢٥ »	
بولندا	٤٢٦ »	
روسيا	١٤٥٠ »	
اسوج	٥٦٠ »	
اليونان وسورية	٧٩٢ »	
المجموع	٩٤٥ ٣٢٨ »	٧ ١٧١ ٣١٢ قنطاراً
(عينات مختلفة تساوي		٧٢٤ قنطاراً

فذلكة

المخزون في الاسكندرية ١ سبتمبر ١٩٢٢	١ ٣٣٢ ٠٠٠	قنطار
الواصل كما تقدم	٦٧١٣ ٣١٢	»
المجموع	٨ ٠٤٥ ٣١٢	»
الصادر كما تقدم	٧ ١٧١ ٣١٢ قنطار	
المستهلك في مصر	٧١ ٠٠٠ »	
	٧ ٢٤٢ ٣١٢	»
المخزون في الاسكندرية في ٣١ اغسطس ١٩٢٣	٨٠٣ ٠٠٠	»

بذرة القطن

الواصل الى الاسكندرية	٣ ٦٢٢ ٢١٢	اردب
تصحيح آخر السنة	٨٠ ٠٩٦	»
المجموع	٣٧٠٢ ٣٠٨	»
الصادر من الاسكندرية الى		
انكلترا	٢ ٦١١ ٧٦٣	اردب
المانيا	٢٠٨ ٦٣٢	»
قارة اوربا	٨٢ ٢٤٤	»
المجموع	٢٩٠٢ ٦٣٩	»

فذلكة

المخزون في الاسكندرية في ١ سبتمبر ١٩٢٢	٢٨٢ ٠٠٠	اردب
الواصل كما تقدم	٣٧٠٢ ٣٠٨	»
المجموع	٣٩٨٤ ٣٠٨	»
الصادر كما تقدم	٢ ٩٠٢ ٦٣٩ اردب	
المستهلك في مصر	٩٦٦ ٦٦٩ »	
	٣٨٦٩ ٣٠٨	اردب
المخزون في الاسكندرية في ٣١ اغسطس ١٩٢٣	١١٥ ٠٠٠	»

وقد عصر في كفر الزيات والزقازيق ٢٧٠ الف اردب علاوة

القطن وسعره

يظهر لنا ممّا رأيناهُ في بعض الاطيان في الوجه القبلي والوجه البحري ان موسم هذه السنة ليس اقل من موسم السنة الماضية ان لم يكن اكبر منهُ . ولكن ليس العبرة بكبر الموسم وصغرهِ بل بالسعر الذي يجب ان يباع بهِ فانهُ اذا بيع دائماً بالسعر الذي يستحقهُ نسبةً الى سعر القطن الاميركي فزيادة مليون قنطار فيهِ لا تخفض سعرهُ . اما السعر وهو الامر الاهم ففي يد كبار تجار القطن في الاسكندرية والقربول يتصرفون فيهِ كيفما يشاؤون . والظاهر ان الاعتماد على الحكومة لرفع السعر كالاعتماد على هؤلاء التجار ولذلك فكل ما قيل وكُتب في هذا الموضوع لم يأت باقل نتيجة . ولا نرى انهُ يحتمل ان نصل الى النتيجة المرومة الاَّ اذا اجتمع البارلمنت وكان اكثر النواب فيهِ من اصحاب الاطيان الواسعة الذين يكثرون من زرع القطن وتحتم مصلحتهم الخاصة على رفع سعرهِ فان الانسان يسعى لمصلحتهِ الخاصة اولاً ثم لمصلحة وطنهِ العمومية . هذا هو القياس وما خرج عنهُ فشاذ لا يبنى عليهِ . فاذا عقد مجلس النواب غداً وقال انهُ يُسقط كل وزارة لا تستخدم كل احتياطي الحكومة وكل ما تستطيع ان تستدينهُ فوقهُ لشترى القطن من صغار المزارعين ومن كل الذين يضطرون الى بيع قطنهم كلهُ او بعضهُ فان سعر القطن يرتفع حينئذٍ ويصل الى المستوى الذي يستحقهُ نسبةً الى القطن الاميركي ولا نرى سبيلاً غير ذلك لرفع سعرهِ

ثم اننا بطلبنا رفع سعر القطن حتى يزيد على سعر القطن الاميركي خمسين او ستين في المائة لا نكون قد طلبنا محالاً لان النسبة كانت كذلك في اكثر السنين الماضية . واذا كانت المنزولات والمنسوجات في اوربا تستلزم قطناً رخيصاً كالقطن الاميركي وتعذر على معامل اوربا جلب القطن من اميركا لان اميركا تصير تستعمل كل قطنها فان بلداناً اخرى كالهند تنتج قطناً رخيص الثمن يحاك مع القطن المصري الغالي الثمن فيأتي ثمن المحوك معتدلاً . ولا يتعذر ان يشيع استعمال المنسوجات التي من قطن متين كالقطن المصري ولو كانت اغلى من غيرها . ولا يتعذر ايضاً ان نبدل اكثر زراعة القطن الكلاريدس في القطر المصري بزراعة القطن الاشموني فانهُ اكثر محصولاً فيزيد كبر محصولهِ على ما ينقص في سعرهِ